بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم: ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية

التاريخ : 2016/05/31
المرجع:GMO-16- 278

السادة / سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين
دمشق– الجمهورية العربية السورية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام

بالإشارة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك الشام والذي عقد بتاريخ 2016/05/18، نرفق لكم ربطاً صورة مصدقة عن محضر الاجتماع.
لإجراءاتكم لطفاً.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير،،،

رقم الوارد: 660
التاريخ 1 / 6 / 2016
سوق دمشق للأوراق المالية

أحمد يوسف اللحام
المفوض بأعمال المدير العام

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التشريعات الإدارية
الديوان العام
٥١١٤ /د د/
٢٠١٦ / ٥ / ٢٠م

مديرية الشركات
الرقم: ٢٠٨٢
التاريخ ٢٠١٦/٥/٢٠
اسم الدائرة شركات

للتسجيلات لإجراء اللازم
٢٠١٦/٥/٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

المكان: فندق الشام قاعة الأمويين الساعة: الحادية عشرة صباحاً تاريخ: 2016/05/18

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم 16064 تاريخ 2016/04/27 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 2385 تاريخ 2016/04/27 من صحيفة الوطن
- العدد رقم 16065 تاريخ 2016/04/28 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 2386 تاريخ 2016/04/28 من صحيفة الوطن

٢٠١٦/٥

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد نعيم عنتر والسيد محمود حبشية مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1122/5424 تاريخ 2016/05/10.

كما حضرت السيدة لمى شيخو والسيدة أسيل حسين مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 161/1643 تاريخ 2016/05/12.

وحضر السيد أحمد عبد المالك والآنسة شذى حمندوش مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 554/ص م تاريخ 2016/05/17.

Head Office - Nijmeh Square - Damascus
الإدارة العامة - ساحة النجمة - دمشق
Tel: +963-11-23910 Fax: +963-11-2348731 P.O.Box 33979 Damascus, Syria

كما حضر السيد أسامة طاهر والسيد أحمد خليل شيخي عضوي مجلس الإدارة و تغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.
كما حضر الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية والسيد عبد السلام محمداه نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية.
كما حضر السيد مناف رافع مفوضاً عن شركة تدمر وبرايس ووتر هاوس كوبرز بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد عماد أنور البشاره كاتباً للجلسة. والسيدين مروان مجركش، ود. رياض داودي مراقبي تصويت.
وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره: 55.8 % من رأس مال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة لصحة الجلسة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.
وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، ورحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور وبمندوبي الجهات الرسمية عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وعرض رئيس الجلسة على الحضور موضوع التنازل عن أي عيب أو شكليات في إجراءات الدعوة وتمت الموافقة على هذا الطرح والتنازل وإقرار صحة الدعوة والموافقة عليها والتنازل عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد فيما يتعلق بهذا الخصوص.

مع وجود طلب من قبل بعض المساهمين بإرسال الدعوات للاجتماع عن طريق البريد الالكتروني، رد الدكتور رياض داودي، بأن الالزام القانوني للدعوة للاجتماع يكون من خلال نشر الدعوة في صحيفتين محليتين وقد تم ذلك.

ثم تمت مناقشة جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وخطة العمل لسنة 2016 والمصادقة عليه.

كلّف رئيس الجلسة السيد أحمد اللحام/المدير العام تلاوة تقرير مجلس الإدارة والذي تحدث فيه عن نتائج أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2015.

القرار الأول:

بعد المناقشة عرض تقرير مجلس الإدارة على التصويت وتمت الموافقة والمصادقة عليه بالاجماع وفق ما جاء فيه.

2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته والمصادقة عليه.

قام الدكتور أحمد حسن بعرض نبذة عن حياة المغفور له الدكتور وهبة الزحيلي، الرئيس السابق لهيئة الرقابة الشرعية، ودوره في الضبط الشرعي لعمل البنك.

ثم تلا الدكتور أحمد حسن تقرير هيئة الرقابة الشرعية وأكد على التزام البنك بكافة معاملاته وعقوده واتفاقاته بأحكام الشريعة الإسلامية. وأكد بان الهيئة قد قدمت تقريرها السنوي استناداً إلى الفقرة /ج/ من المادة /10/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005، والفقرة /هـ/ من المادة /40/ من النظام الأساسي للبنك، حيث أكد أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية تقع على عاتق الإدارة أما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبة العمليات المنفذة في البنك، وإعداد تقرير بذلك للمساهمين. وأفاد بأن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31/ كانون الاول 2015، تبين أنها تمت وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية. وأشار إلى أنه قد تم حساب نسبة الزكاة وفقاً لتوجيهات الهيئة الشرعية وأكد أن واجب إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين.

استفسرت المساهمة فاتنة سماره، على الأساس الذي يتم فيه دفع الزكاة على الأسهم من قبل البنك، بالرغم من عدم توزيع أي أرباح في السنوات السابقة.

وأجاب الدكتور أحمد حسن بأن البنك لا يدفع الزكاة عن المساهمين، وإنما يقوم بحسابها ليبين الزكاة الواجبة على السهم الواحد وذلك حسب توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، وكل مساهم يقوم بدفع الزكاة بشكل مستقل، وبين أن الزكاة على الأموال والأسهم تدفع في حال اكتمل النصاب الشرعي وهو 85غ من الذهب عيار 24 قيراط بغض النظر عن الربح أو الخسارة.

القرار الثاني:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالأكثرية.

3-سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته للسنة المالية المنصرمة والمصادقة عليه.

تلا السيد مناف رافع ممثل شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز – سوريا تقرير مدقق الحسابات الذي بين فيه أن البيانات المالية الموحدة لبنك الشام تظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي للبنك والشركة التابعة له كما هي في 31 /2015/12، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

وأكد على التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً فيما يتعلق بالبيانات المالية.

وأشار بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن القوائم المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وبأنه يوصي بالمصادقة عليها.

سأل أحد المساهمين عن سبب عدم زيادة رأس المال البنك لـ 15 مليار ليرة سورية وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، فأجاب السيد أحمد اللحام/ المدير العام، بأنه لم يتم رفع رأس المال للمبلغ المحدد بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها سوريا، وبسبب وجود بعض المستثمرين خارج البلاد، لذلك تم تأجيل استكمال رأس المال المطلوب وبموافقة المركزي لوقت آخر، سيتم تحديده لاحقاً.

وقد طرحت المساهمة فاتنة السمارة سؤال عن الاجراءات المتبعة لتعويض المساهمين بعد انخفاض سعر السهم خلال الفترة الأخيرة، ومتى سيتم توزيع الأرباح على المساهمين.

فأجاب الدكتور رياض داودي/ المستشار القانوني لمجلس الإدارة، بأن انخفاض سعر السهم هو بسبب انخفاض سعر العملة بعد مرور 5 سنوات من الظروف التي يمر بها وطننا، وبين أنه اعتباراً من العام القادم سيكون من الممكن توزيع أرباح على المساهمين في حال كانت نتائج البنك جيدة وتمكن البنك من إطفاء الخسائر المتراكمة جميعها. وأشار بأن البنك قد حقق أرباح خلال السنوات المنصرمة ولكن القانون لا يسمح بتوزيع أرباح طالما يوجد خسارات لم يتم إطفاؤها بعد، ولا يزال هنالك رصيد 910 مليون خسائر متراكمة يجب إطفاؤها قبل أن نتمكن من البدء بتوزيع أية أرباح.

القرار الثالث:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لما جاء فيه.

4- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2015/12/31 والمصادقة عليها.

تلا السيد أحمد اللحام/ المدير العام، كلمة رحب فيها بالحضور موضحاً بأن البنك قد حقق أفضل النتائج منذ تأسيس البنك عام 2006، من حيث إجمالي الموجودات لتصل لـ 100 مليار ليرة سورية عام 2015، بعد أن كانت 68 مليارة ليرة سورية عام 2014، أي بزيادة قدرها 46%، أما فيما يتعلق بحقوق المساهمين، فبين أنها بلغت حوالي 15 مليار ليرة سورية عام 2015، بعد أن كانت 9,8 مليار ليرة سورية عام 2014، أي بنسبة نمو قدرها حوالي 56%، ومن حيث صافي الأرباح مع أرباح القطع البنيوي فقد بلغت 5,4 مليار ليرة سورية عام 2015، بعد أن كانت 2 مليار عام 2014، أما صافي الأرباح بدون أرباح القطع البنيوي فهي 195 مليون ليرة سورية عام 2015، بعد أن كانت 26 مليون ليرة سورية عام 2014، وأما القيمة الدفترية لسعر السهم فقد بلغت حوالي 306 ليرة سورية في عام 2015 بعد أن كانت 196 ليرة سورية في عام 2014. وبين أن الحدث الأهم لعام 2015، هو إغلاق مخصص مديونية دار الاستثمار والتي كانت حوالي 13 مليون دولار، والذي كانت تعتبر من أكبر العوائق التي تقف في نمو أرباح بنك الشام.

وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهوية المؤسسية لدى بنك الشام، فقد أوضح أهم الفعاليات التي قام بها البنك خلال العام المنصرم، منها دعم فريق سند التطوعي الجامعي، وتقديم هدايا عيد الأم في دار الحنان للمسنين وغيرها من الفعاليات، ومن ناحية خطة التوسع فقد بين أنه قد

تم افتتاح فرعين جديدين في الحريقة/ دمشق، وفي شارع المينا/ طرطوس، وعلى صعيد كادر الموظفين والذي يعتبر العامل الأساسي لعمل البنك ونجاحه فقد تم حصول حوالي 44 موظف على شهادة المصرفي الاسلامي المعتمد من البحرين بالإضافة إلى استمرار برامج التطوير المتعددة التي يقدمها البنك لموظفيه.

ومن ثم عرضت الآنسة جمانة الحموي/ مدير الإدارة المالية البيانات المالية للعام 2015، مؤكدة على ما تم ذكره من بيانات مالية تم ذكرها من قبل المدير العام، وأهم النقاط الاضافية التي ذكرتها هي:

احتلال البنك المرتبة الخامسة بين البنوك بالنسبة لإجمالي الموجودات مقارنة بالبنوك الاخرى، والمرتبة الخامسة بين البنوك بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية، والمرتبة الرابعة من حيث إجمالي الخسائر المتراكمة، وبالنسبة للأرباح عن الفترة بشكل كامل فقد احتل البنك للمرتبة التاسعة بين البنوك الاخرى، وعند استثناء أرباح القطع البنيوي يكون البنك قد احتل المرتبة السادسة بين البنوك وعند استثناء أرباح القطع البنيوي ومخصص دار الاستثمار يكون البنك احتل المرتبة الثالثة بين البنوك .

وقد تم طرح استفسار من قبل المساهم خليل ابراهيم الخشي، عن المبلغ الذي تم تحصيله فيما يتعلق بالديون المتعثرة وخاصة ديون دار الاستثمار، وعن سبب زيادة نفقات الموظفين عن العام السابق. فأجابت الآنسة جمانة، بأنه لم يتم تحصيل أي مبلغ من دين شركة دار الاستثمار ولكن ما تم إنجازه هو إغلاق المخصص المترتب على مديونية دار الاستثمار، وعند وجود أي تحصيل من هذا الدين فإنه سيعود مباشرة للبنك ويدخل ضمن ايراداته ، وفيما يتعلق بزيادة نفقات الموظفين أجابت أن السبب يعود إلى تطور عمل البنك وزيادة عدد فروعه وبالتالي زيادة عدد موظفيه والزيادات السنوية للموظفين.

طرح المساهم د. عمر الحسني سؤال عن مصير الأموال الموجودة لدى دار الاستثمار، وإلى المرحلة التي وصل البنك إليها بالنسبة للدعاوى .

فأجاب الدكتور رياض الداودي، بأن دار الاستثمار هي مؤسسة متعثرة ولكن لم يتم شهر إفلاسها وبين أن قوانين دولة الكويت تفرض على المؤسسات المتعثرة إجراء إعادة هيكلة وجدولة ديونها لإنقاذها من تعثرها، وتم تطبيق خطة لإعادة جدولة الديون ووافق عليها البنك المركزي الكويتي، ولكن المؤسسة لم تلتزم بالخطة كاملة، وبين أن إدارة البنك تدرس مدى جدوى إعادة تفعيل الإجراءات القضائية بناءً على آخر مستجدات

Head Office - Nijmeh Square - Damascus
الإدارة العامة - ساحة النجمة - دمشق
Tel : +963 11 33919 - Fax: +963 11 3348731 - P.O.Box: 33979

قضية دار الاستثمار التي أدت إلى إلغاء خطة إعادة الهيكلة مما يسمح للبنك بتحصيل حقوقه. وأشار أنه من الممكن أن يتم شهر إفلاس شركة دار الاستثمار في حال طلب الدائنين ذلك.

وبين عن أهمية المبادرة الممتازة التي قام بها البنك التجاري الكويتي مشكوراً حيث قام بتسديد قسم من دين دار الاستثمار لبنك الشام، حيث قام بإقناع دار الاستثمار ببيع ملكيتها في بنك الشام للبنك التجاري الكويت ولحسن الحظ أن البنك التجاري الكويتي يملك الآن ما نسبته 32% من أسهم بنك الشام، وهو ما يساعدنا في تسهيل الكثير من العمليات التي نقوم بها، ويشكل دعامة لبنك الشام كونه شريك استراتيجي هام، وبين أنه واعتباراً من العام القادم إن شاء الله سيكون من الممكن توزيع الأرباح على المساهمين في حال كانت نتائج البنك جيدة وعدم حصول أي ظروف جديدة قد تعيق التوزيع.

طرح الصحفي وائل الدغري استفسار متعلق بالتمويل في السوق السورية حيث أن بعض البنوك متوقفة عن التمويل في حين أن البنك يقوم بعمليات التمويل هذه، فهل البنك يقوم بعمليات مغامرة في التمويل، وسأل فيما إذا كان البنك ينوي الاستثمار في الصكوك الاسلامية، ولماذا لا يقوم بشراء عقارات أفضل من عملية الاستئجار.

أجاب السيد أحمد اللحام، أنه بالنسبة للتمويلات، يتم منحها بعد دراسات من قبل إدارات البنك المعنية، ولا تعطى إلا بوجود ضمانات بأماكن آمنة، ويجب أن يكون الضمان يفوق قيمة التمويل الممنوح بنسب جيدة، مبيناً أن التمويل هو أهم مصدر لإدرار الربح للبنوك، وفيما يتعلق بموضوع الاستثمار بالصكوك الاسلامية، فقد أوضح السيد أحمد اللحام أنه قد تم الاتصال بمؤسسات مالية دولية ولكن بسبب المقاطعة الحالية على سوريا، تم رفض التعامل معنا، لذلك لم يتم شراء الصكوك، وبين أن موضوع شراء العقارات هو موضوع هام جداً، وتوجب العمل به منذ بداية تأسيس البنك ولكن الادارة السابقة كان توجهها نحو الاستئجار، أما الآن وبعد تشكيل مجلس الادارة الحالي فنحن نسعى لشراء العقارات وذلك لتعويض رأس المال بسبب فقدان الليرة السورية قيمتها، وليصبح لدينا مركز رئيسي للبنك أسوة بالبنوك الاخرى.

القرار الرابع:

بعد المناقشة تمت المصادقة على الحسابات والميزانية السنوية المنتهية في عام 2015 وفق ما جاء فيها.

5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

أوضحت الآنسة جمانة الحموي، بأن نسبة الاحتياطي القانوني والخاص الذي قام البنك بتشكيله نتيجة تحقيق أرباح تشغيلية صافية عن عام 2015 هي 10% من الأرباح المحققة وذلك التزاماً بالتشريعات والقوانين الناظمة لهذا الموضوع حيث بلغت الأرصدة المشكلة لكل من الاحتياطي القانوني والخاص 31,934 مليون ليرة سورية.

القرار الخامس :

بعد مناقشة موضوع الاحتياطيات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و ممثلي البنك عن السنة المالية 2015.

عرض رئيس الجلسة على الحضور إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنصرمة.

القرار السادس:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2015.

7- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015.

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2015 فأبدى الأعضاء رغبتهم بعدم تقاضي أية تعويضات عن عام 2015، بسبب الخسارات السابقة.

القرار السابع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على عدم صرف أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام 2015. وصادقت على مصاريف المجلس والتي بلغت خلال عام 2015 مبلغ

14,988,015 ل.س و التي هي عبارة عن مصاريف السفر والإقامة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة.

8- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

بين السيد أحمد اللحام أنه قد تم طلب عروض أسعار من سبع شركات وحصلنا على أربع عروض من قبل شركات دولية ومحلية لتقديم خدمة تدقيق الحسابات للشركة لعام 2016 و بالمقارنة بين الشركات تبين أن عرض شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز كان هو الأفضل من حيث الكفاءة والسعر .

القرار الثامن:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز مدققاً لحسابات الشركة لدورة عام 2016 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

9- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

بين رئيس الجلسة السيد أسامة طاهر قيام مجلس الإدارة بعد وفاة الدكتور وهبة الزحيلي رحمه الله، بترشيح البديل الأستاذ عبد السلام محمداه، ليشغل عضوية الرقابة الشرعية، وقد تم قبول ترشيحه من قبل مصرف سورية المركزي، بقرار مجلس النقد والتسليف رقم: (1322 /م ن /ب 4)، تاريخ 2015/11/09، ليكمل مدة عضوية الدكتور وهبة الزحيلي رحمه الله المتبقية والتي تنتهي بتاريخ انعقاد الهيئة العامة اليوم. وأشار بأن المجلس قد قام بإعادة ترشيح الأعضاء الحاليين لمصرف سورية المركزي لولاية جديدة وهم السادة فضيلة الدكتور أحمد حسن، والدكتور عبد الباري مشعل، والأستاذ عبد السلام محمداه، وهم من الأشخاص المشهود لهم بالخبرة العلمية والعملية في مجال المصارف الإسلامية. ووافق مصرف سورية المركزي على هذا الترشيح بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1368/ م ن / ب4 , ولمدة عام فقط.

القرار التاسع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على التجديد لهيئة الرقابة الشرعية ولمدة عام واحد فقط.

10- إقرار التعديل على لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية.

أشار الدكتور أحمد حسن أنه والتزاما بدليل الحكومة، فقد قامت هيئة الرقابة الشرعية بإعداد بعض التعديلات على لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية في البنك والمتعلقة بجانب محاسبة الهيئة الشرعية، وتم عرض هذه التعديلات على مصرف سورية المركزي لإبداء الرأي بشأنها، وطلب إلى الهيئة العامة الموافقة على تفويض مجلس الإدارة لمتابعة التعديل على لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية، وفق التعديلات المرسلة إلى مصرف سورية المركزي، تجنباً لتأجيل موضوع التعديل لاجتماع الهيئة العامة القادم.

القرار العاشر:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بتعديل لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية وفق التعديلات التي تم إرسالها إلى مصرف سورية المركزي.

وأخيرا شكر رئيس الجلسة الحضور وأعلن انتهاء الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف في نفس اليوم و التاريخ.

كاتب الجلسة	ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك	
السيد عماد أنور البشاره	السيد نعيم عنتر	السيد محمود حبشية
مراقب تصويت	مراقب تصويت	رئيس الجلسة
السيد مروان مجركش	السيد د. رياض داوودي	السيد أسامة طاهر